الترجمة

الاصل في غسل التكليف والشرط رفع نجس قد علما اي الشرط في الغسل رفع نجس اي اثر النجاسة اذا كان لا يزول بالغسلة الواحدة قد علم وجوده عن بدنه ان كان اما اذا كان النجس يزول بالغسلة الواحدة فلا تكفي لها غسلة واحدة كما صححه الرافعي وصحح النووي الاكتفاء بها لهما وقد مر ايضا ما في الوضوء وعطف على قوله رفع نجس قوله وكل شرط في الوضوء قدما اي ان الشرط في الغسل ايضا كل شرط تقدم ذكره في الوضوء كاسلام في مغتسل للا في كتابية اغتسلت من حيض او نفاس لتحل لحليلها للضرورة ولهذا تجب اعادتها اذا اسلمت وتمييزه للا في اغتسال مجنونة من حيض او نفاس لتحل وطيها للضرورة ولهذا تجب اعادتها اذا افاقت وعدم المانع الحسي والمانع الشرعي والفي علما وقدما للاطلاق ولما انهي على معتبرات الغسل شرع في بسنته فقال وسن بسم الله اي من سنته التسمية بان ينويها او له غير قاصد بها قرانا للامر في الوضوء وارفع قدرا بالمهملة اي الطاهر كمني ويصاق قبل الغسل استظهارا اما النجس فقد تقدم حكمه ثم الوضوء بسكون اخره للاتباع رواه الشيخان واما الرجيب لان الله تعالى امر بالطهر من غير ذكر الوضوء وللاخبار الصحيحة الدالة وجوبه كقوله صلى الله عليه وسلم لاسماء بكفيك ان تفيض على رأسك الماء وقوله لابي ذر فاذا وجدت الماء فامسه جلدك والرجل ان توخرا اي يجب ان الافضل تقديم الوضوء كاملا فقد قال في المجموع نقلا عن الا

صحاب وسواء قدم الوضوء كله ام بعضه ام اخره ام فعله في اثناء الغسل فهو محصل للسنة لكن الافضل تقديمه والتوخر للاطلاق من لون التوكيد الحقيقة بناء على جواز دخولها على المضارع ح ومجرى هذا في نظايره السابقة واللاحقة والنوي المغتسل بغسله فرضا كالجنابة والحيض ونفلا كالجمعة والعيد حصلا عملا بنيته ولا يضر به التشريك بخلاف نحو الظهر مع سنته اذ نية الظهر تاخر دون الصلاة لما ان النوي الفرض لم يحصل النفل لعكسه كما افهمه كلامه عملا بما نواه واما لم يندرج النفل في الفرض لانه مقصور فاشبه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاة الفرض حيث تحصل به التحية وان لم ينو لها بان القصد هناك شغل البقعة بالصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل انه يتيمم عند عجزه عن الماء او فبكل مثله تحصلا اي يحصل بكل من الفرض والنفل مثله في الفريضة او النفلية فيما اذا نوى فرضا او نفلا فيحصل بنيته الجنابة مثلا كل غسل مفروض ونيته الجمعة كل غسل مسنون والفي تحصلا للاطلاق وسنة الغسل نوي الاكبر اجزء عن ضده ان ينوي لحدث اكبر جرد عن ضده وهو الحدث الاصغر كان انزل بنظر او فكر او احتلم فاعدا ممكنا بوضوء به سنة الغسل والا بان اجتمع عليه الحدثان ينوي الاصغر اي رفع الحدث الاصغر ندبا وفاء من الخلاف وسنة الغسل في كلامه مفعول اعلم لنوي والاكبر متعلق بنوي وجرد اعن ضد حمله وقد صنعة لاكبر وناب

صحاب